

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

Digitization within the framework of Law No. 22-18 is a mechanism to enhance transparency in the investment sector

ماديو ليلي*

جامعة مولود معمري تيزي وزو

lila.madiou@ummto.dz

تاريخ نشر المقال: 2025/03/20

تاريخ قبول المقال: 2025/02/26

تاريخ إرسال المقال: 2025/01/06

الملخص:

تمّ تكريس الرقمنة في قطاع الاستثمار بالقانون 22-18 الذي ترمي أحكامه إلى تشجيع الاستثمار بهدف إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة، مع تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة، وذلك من خلال إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر . ويندرج تكريس الرقمنة في سياق تعزيز شفافية قطاع الاستثمار باعتبارها من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياسات الاستثمار وقواعده، حيث تسمح الرقمنة بتسهيل التفاعل والتواصل بين المستثمرين والجهات الحكومية وكذا المؤسسات المعنية، بالإضافة إلى توفير جميع المعلومات اللازمة للمستثمر على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر. إلا أنّ ضمان فعالية الرقمنة كآلية لتعزيز شفافية قطاع الاستثمار، يتوقف على مواجهة التحديات المرتبطة بها. الكلمات المفتاحية: الرقمنة، المنصة الرقمية للمستثمر، الشفافية، العقار الاقتصادي.

Abstract:

Digitization in the investment sector was enshrined in Law 22-18, whose provisions aim to encourage investment with the aim of giving priority to technological transformation and developing innovation and the knowledge economy, while generalizing the use of modern technology, through the creation of a digital platform for investors. The dedication of digitization falls within the context of enhancing the transparency of the investment sector, as it is one of the

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

basic principles on which investment policies and rules are based, as digitization facilitates interaction and communication between investors, government agencies, and relevant institutions, in addition to providing all necessary information to the investor at the level of the investor's digital platform. However, ensuring the effectiveness of digitization as a mechanism to enhance transparency in the investment sector depends on addressing the challenges associated with it.

Keywords: Digitalization, Digital platform for investors, Transparency, Economic real estate.

المقدمة:

من أجل عصنة الاقتصاد ورغبة منها في مواكبة التطورات الراهنة، بادرت الجزائر برقمنة مختلف القطاعات، وقد جاء إدراج الرقمنة في بادئ الأمر كوسيلة لمواجهة تداعيات جائحة فيروس "كورونا" (كوفيد 19)، من خلال التوجه نحو العمل عن بعد، لضمان استمرارية الأعمال في مختلف المجالات في ظل الأزمة الصحية العالمية، خاصة وأن استخدام الأنترنت أصبح جزء من الحياة اليومية للمواطن. من بين القطاعات الهامة التي بادرت الجزائر برقمنتها، قطاع الاستثمار، وذلك سعيا منها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من التقدم التكنولوجي المستخدم على نطاق واسع في دول العالم، حيث يتم تبني الإدارة الإلكترونية التي تقوم على التعامل عن بعد بأقل جهد ووقت وتكلفة، مع زيادة الكفاءة والمرونة بالتخلي عن العمليات التقليدية والإجراءات الإدارية المعقدة¹. تم تكريس الرقمنة في قطاع الاستثمار بالقانون 22-18² المتعلق بالاستثمار الذي ترمي أحكامه إلى تشجيع الاستثمار بهدف إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة، مع تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة، وعلى هذا الأساس، كلف المشرع الجزائري، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بعمليات الرقمنة وذلك من خلال إعداد ووضع المنصة الرقمية للمستثمر (المبحث الأول).

من أهم المبادئ التي عمل قانون الاستثمار رقم 22-18 على ترسيخها، مبدأ الشفافية في التعامل مع الاستثمارات³، التي تعتبر من المبادئ الأساسية لسياسات الاستثمار وقواعده، لذلك؛ بادر المشرع الجزائري برقمنة قطاع الاستثمار رغبة منه في تحقيق الشفافية والقضاء على الفساد الإداري من أجل ترقية الاستثمار، وذلك لمساهمة الرقمنة في تعزيز الشفافية عن طريق تسهيل التفاعل والتواصل بين المستثمرين والجهات الحكومية وكذا المؤسسات المعنية، بالإضافة إلى توفير جميع المعلومات اللازمة للمستثمر، لا سيما حول

¹ حمصي ميلود، مقلاتي مونة، "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كآلية لتفعيل الرقمنة في مجال الاستثمار"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد (خاص)، 2023، ص 115.

² قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 50، صادر في 28 يوليو 2022.

³ تنص المادة 3 من القانون رقم 22-18 على ما يلي: "يرسخ هذا القانون المبادئ الآتية: ... الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات".

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

فرص الاستثمار في الجزائر، العرض العقاري، الحوافز والمزايا المتعلقة بالاستثمار، وكذا الإجراءات ذات الصلة، حيث توضع المعلومات المفيدة للمستثمرين والمتعلقة بفرص الاستثمار المتاحة في الجزائر، بما في ذلك المشاريع الحالية والمستقبلية والقطاعات الواعدة، وكذا المعلومات المتعلقة بالتشريعات واللوائح والإجراءات المتعلقة بالاستثمار، على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر (المبحث الثاني).

المبحث الأول: تكريس الرقمنة في قطاع الاستثمار بالقانون رقم 22-18:

تعتبر الرقمنة في عصرنا الحالي إحدى أهم الاتجاهات في الصناعة وقطاع الخدمات، وأصبحت سمة أساسية من سمات الحياة العصرية، لذلك، تبنت الجزائر العديد من المحاولات في مجال الرقمنة، أهمها مشروع الجزائر الإلكترونية لسنة 2013⁴ الذي يعدّ نموذجاً نوعياً في التحول الرقمي من خلال ما تضمنه من آليات تهدف إلى مواكبة مظاهر الإصلاح الإداري والاقتصادي الحقيقي والرفع من جودة أداء الإدارات، من خلال تدعيمها بالخدمات الرقمية (المطلب الأول). من جهة أخرى، اهتمت السلطات العمومية الجزائرية بالاستثمار باعتباره أحد أهم أوجه النشاط الاقتصادي التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية وعملت على تشجيعه وترقيته بشتى الطرق، أهمها عصرنة القطاع بتكريس الرقمنة من خلال اعتماد المنصة الرقمية للمستثمر (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف الرقمنة ودوافع تكريسها:

جاء مصطلح "الرقمنة" الذي يشير إلى أحدث الثورات التكنولوجية⁵ ليحل محل مصطلح "الرقمية" الذي كان سائداً منذ سنة 2004، في حين أنّ المصطلح الأكثر انتشاراً حالياً هو مصطلح التحول الرقمي الذي يعني أيضاً استخدام التكنولوجيا لدعم عمليات التغيير الجذري (الفرع الأول)، وقد جاءت الرقمنة نتيجة ظهور التكنولوجيا الحديثة التي ساهمت في ظهور بيئة جديدة أكثر تطوراً وأكثر سرعة، وأصبح تكريس الرقمنة ضرورة ملحة بفضل الفوائد التي تحققها للبشرية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الرقمنة:

⁴ للتفصيل في ذلك أنظر: خطاب ابتسام، غياط شريف، "توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر مشروع الجزائر الإلكترونية 2013: الواقع والتحديات"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، 2018، ص ص 339-352.

⁵ يحيى إلهام، قرابصي سارة، "التسويق الرقمي: كيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 134.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

يقصد بالرقمنة، عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي، وذلك بهدف توفير أكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات المناسبة للمستفيدين، وهي تساهم في حفظ مصادر المعلومات لمدة أطول وكذلك في إيصالها إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين في العالم⁶.

كما تشير الرقمنة كذلك إلى تحويل المعلومات من التناظرية إلى الشكل الرقمي وأتمتة العمليات من خلال تقنيات المعلومات⁷، أو أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها إلى شكل مقروء آليا بواسطة استخدام الحاسب الآلي عبر النظام الرقمي الثنائي Bits والذي يعدّ وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات آلي قائم على استخدام الحاسبات الآلية وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، ويتمّ القيام بهذه العملية باستخدام مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة⁸.

يضاف إلى هذه التعاريف، ذلك الذي يشير إلى أنّ الرقمنة، عبارة عن مشروع حكومي يشمل كافة المؤسسات والقطاعات المختلفة بالدولة، يتمثل في تحويل الخدمات الحيوية والأساسية المرتبطة بخدمة الأفراد والمؤسسات والاستثمارات المختلفة، من شكلها التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الذكي بالاعتماد على التقنيات الحديثة والمتطورة⁹.

يجب التمييز بين الرقمنة والتحول الرقمي الذي يشير هو كذلك إلى استخدام التكنولوجيا لدعم التغيير الجذري في عمليات المؤسسة، إلّا أنّ هذا الأخير لا يقتصر على استخدام الأدوات التكنولوجية، بل يتضمن كذلك، الالتزام بالتفكير حول كيفية التحكم في الآليات والعمليات الإدارية ومهارات الفرد وكيفية تطبيقها¹⁰.

⁶ بدر الدين أمينة، خدير نسيم، " التحول الرقمي في الجزائر: بين الواقع والتحديات"، الملتقى الدولي حول: " الثورة الرقمية: أي فرص للنمو؟"، يومي 6 و 7 نوفمبر 2023، المدرسة العليا للتسيير، القليعة، الجزائر.

⁷ https://www.researchgate.net/publication/377262564_althwl_alrqmy_fy_aljzayr_byn_alwaq_w_althdyat ص 3.

⁸ عفيف هناء، خولوفي وهيب، " الاتجاه نحو التحول الرقمي: حتمية أو خيار؟"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 278.

⁹ نقلا عن: عكنوش نبيل، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية: تصميمها وإنشائها- مكتبة جامعة الأمير عبد القادر نموذجاً- أطروحة دكتوراه علوم في علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري، قسنطينة، أبريل 2010، ص 148.

¹⁰ شاوشي خيرة، خلوف زهرة، " التحول الرقمي في الجزائر"، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2023، ص 18.

¹⁰ وهبة أمال، قارة ابتسام، "التحول الرقمي في الجزائر بين الآفاق والتحديات"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 1، أبريل 2022، ص 2و3.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

فينظر إلى التحوّل الرقمي على أنّه آلية مبنية على استخدام التكنولوجيا الرقمية والتقنيات الالكترونية الحديثة من أجل تطوير المؤسسات والاقتصاديات¹¹، وهو يرتبط بإجراء تغييرات أساسية في سلوك المواطن والمؤسسة والحكومة بفعل التكنولوجيا الرقمية، عن طريق إعادة تنظيم في العمق لسير عمل الوظائف، مع تعميم استخدام الأدوات الرقمية لتنفيذها، وهو ما يؤدي إلى تحسين ومضاعفة خصائصها وظهور صفات وخصائص جديدة لهذه الوظائف¹².

من هنا، يتعدّى التحوّل الرقمي فكرة الثورة التكنولوجية التي تتضمنها الرقمنة، حيث يتعلّق الأمر بثورة اقتصادية، صناعية، اجتماعية وإنسانية تفرض قواعدها في التنظيم¹³، لذلك نعتقد أنّ الرقمنة ما هي إلاّ المرحلة الأولى من مراحل التحوّل الرقمي.

هذا، ويمكن القول بأنّ قانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية، تطرّقت إلى تعريف الرقمنة بطريقة غير مباشرة من خلال اعتبارها المنصة الرقمية للمستثمر، بمثابة أداة الكترونية تضمن إزالة الطابع المادي عن جميع إجراءات الاستثمار واستكمالها عبر الأنترنت، ممّا يعبر عن تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي أو الالكتروني، باعتبار هذه المنصة مترابطة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات والإدارات المكلفة بالعملية الاستثمارية¹⁴.

الفرع الثاني: دوافع تكريس الرقمنة:

جاءت الرقمنة نتيجة ظهور التكنولوجيا الحديثة التي ساهمت في ظهور بيئة جديدة أكثر تطورا وأكثر سرعة، وزادت الحاجة إلى استخدام هذه التكنولوجيا نتيجة مجموعة من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، كما أصبح تكريس الرقمنة ضرورة ملحة بفضل الأهداف التي تتشدها والمزايا التي تحققها للبشرية.

أولاً: ظهور التكنولوجيا الرقمية وزيادة الحاجة إلى استخدامها:

ساهم ظهور التكنولوجيا الرقمية المتمثلة في كلّ من شبكة الانترنت والهواتف الذكية وأنظمة الدفع الالكتروني والعملات المشفرة في خلق بيئة جديدة أكثر تطورا وسرعة، ممّا أدى إلى خلق ضغوطات على مختلف القطاعات لمسايرة ومواكبة التطورات التي أدت إليها هذه التكنولوجيا، وقد أدى إقبال المؤسسات

¹¹ عفيف هناء، خولوفي وهيبة، مرجع سابق، ص 278.

¹² حاج قاسي محمد، "التحول الرقمي في الجزائر في ظلّ تحديات رقمنة الاقتصاد والإدارات العمومية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2022، ص 1105.

¹³ BERREFAS Imène, Transformation digitale, changement organisationnel et pratiques de gestion des ressources humaines en Algérie, Thèse de doctorat en sciences économiques, Spécialité Economie Sociale et Développement Economique, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion, Université Aboubakr Belkaid, Tlemcen, 2022-2023 ; pp 31-32/

¹⁴ أنظر المادة 23 من القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، والمادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، مرجع سابق.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

والإدارات على الرقمنة إلى اتساع قاعدة العمل به مما ساعد على انسياب حركة الخدمات والتجارة والاستثمار، فضلا عن استخدام أطر تشغيلية وخدمتية متطورة، أصبحت بديلا استراتيجيا لأساليب وأنماط الإدارة التقليدية، ولم يعد التحول الرقمي المنشود حكرا على دولة أو منطقة معينة، بل أصبحت عملية استخدام التكنولوجيا ممكنة كبنية تحتية للشروع بتطبيق الإدارة الالكترونية في مختلف القطاعات الحكومية¹⁵. وقد مكّنت التكنولوجيا الرقمية خلال جائحة "كورونا" (كوفيد 19) من تحقيق الحدّ المطلوب من استمرارية الخدمة العمومية دون الاضطرار إلى خرق الحظر الصحي، الأمر الذي زاد من أهمية الرقمنة وجعلها أداة محورية في تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بعدما كانت هدفا في حدّ ذاتها¹⁶. من جهة أخرى، زادت الحاجة إلى استخدام التكنولوجيا نتيجة زيادة التكاليف والضغطات على الميزانية، حيث دفع التراجع الكبير في إيرادات كثير من الدول - لا سيما البترولية منها - خاصة بعد سنة 2014 إلى التفكير بصفة أولوية في التخفيض من انفاقها، لذلك، لجأت إلى تدابير لتوفير التكاليف وتنفيذ العمليات الحكومية بأكثر فعالية، فوجدت في التكنولوجيا الرقمية فرصة لذلك¹⁷، حيث تشكل التقنيات الرقمية الجديدة هيكل تكلفة من خلال استبدال البشر الأكثر تكلفة أثناء تقديم الخدمة بمساعدة الروبوتات أو الوكلاء الافتراضيين أو تحسين التدفقات اللوجستية وتقليل تكاليف سلسلة التوريد من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي¹⁸.

زيادة على ذلك، أدى انتشار وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصالات بالمواطنين والزبائن، إلى المطالبة بمستوى أرقى من الخدمات والمنتجات، كما وفّرت الوسائل المذكورة قنوات تواصل جديدة أمام كلّ من الحكومات والمؤسسات لمعرفة متطلبات المواطنين والزبائن وآرائهم، ممّا أدّى بها إلى التوجه نحو التحوّل الرقمي، كما وجدت الحكومة نفسها ملزمة بإدراج برامج الرقمنة ضمن قائمة أولوياتها في إطار الرؤية الاستراتيجية والخطط الوطنية، وذلك من أجل تفعيل خططها بسرعة وفعالية أكبر¹⁹.

ثانيا: السعي إلى تحقيق أهداف الرقمنة والاستفادة من مزاياها:

تحقق الرقمنة أهدافا متعددة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، تتمثل في تعزيز تطوير نظم تكنولوجيا وثقافة مالية أكثر ابتكارا وتعاونية على مستوى المؤسسات والمجتمع، وتغيير نظم التعليم لتوفير

¹⁵ حرفوش مداني، "التحول الرقمي حتمية ما بعد البيروقراطية أم اختيار استراتيجي في عصر الرقمنة"، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 37، العدد 2، 2023، ص ص 296-297.

¹⁶ نفس المرجع، ص 298.

¹⁷ شاوشي خيرة، خلوف زهرة، مرجع سابق، ص 20.

¹⁸ عفيف هناء، خلوفي وهيبة، مرجع سابق، ص 282.

¹⁹ شاوشي خيرة، خلوف زهرة، مرجع سابق، ص 20.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

مهارات جديدة وتوجيه مستقبلي للأشخاص، حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمع، بالإضافة إلى إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول إليها، مع تحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها. زيادة على ذلك، تهدف الرقمنة إلى تعزيز حماية البيانات الرقمية والشفافية وضمان متطلبات الاستقلالية وتعزيز الثقة، مع تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات وإرساء ضوابط وآليات لتحقيق جودة الخدمات المقدمة للمجتمع، بتطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة وتحسين الإطار التنظيمي والمعايير الفنية²⁰.

من جهة أخرى، تحقق الرقمنة مزايا متعددة ومتنوعة، تتمثل في خلق فرص عمل جديدة وتشجيع الابتكار، كما أنها توفر الجهد والوقت والنفقات وتعمل على تبسيط الإجراءات في مجال تقديم الخدمات وتحسين عمليات المؤسسة من خلال الاستخدام العقلاني للموارد، مما يساعد على تقليل أوقات الإعداد ومخاطر التعطل، وبالتالي خفض التكاليف²².

تساهم الرقمنة كذلك في تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي والقضاء على البيروقراطية، عن طريق الإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها، فضلا عن تعزيز الشفافية في التعامل وإلغاء الوساطة والمحسوبية والمجاملة²³.

المطلب الثاني: المنصة الرقمية للمستثمر كأداة لتفعيل الرقمنة في قطاع الاستثمار:

استحدث القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، الوكالة الجزائرية لترقية للاستثمار التي تؤدي دور الوسيط بين المستثمر والإدارة من خلال التنسيق مع الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار، وقد حدد تنظيم الوكالة وسيرها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المعدل والمتمم²⁴.

²⁰ بدر الدين أمينة، خدير نسيم، مرجع سابق، ص 4.

²¹ بن صالحية صابر، عمارة حاتم، "الرقمنة ورهانات تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، 2023، ص 48.

²² شرقي أسماء، صفيح صادق، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي: الواقع والتحديات"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2023، ص 131.

²³ مريم خالص حسين، "الحكومة الإلكترونية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، <https://www.iasj.net/iasj/download/1ad106e6c82950d7>، ص 446.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

تضطلع الوكالة بمهام متعددة ومتنوعة تهدف في مجملها إلى ترقية الاستثمار وتشجيع المستثمر ودعّمه ومرافقته في كلّ مراحل إنجاز مشروعه الاستثماري، بتبسيط الإجراءات وتوفير الدعم والمشورة، وتسهيل التواصل بينه وبين مختلف الإدارات في سبيل توفير البيئة والمناخ الملائم للاستثمار. تحقيقاً لذلك، كلّفت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بوضع وتسيير المنصة الرقمية للمستثمر²⁵ كأداة لتجسيد عملية الرقمنة في قطاع الاستثمار (الفرع الأول)، وذلك استجابة للحاجة الملحة إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر من خلال الاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة وسعيًا إلى استغلال مزاياها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر:

تعود فكرة إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر إلى ما قبل صدور قانون الاستثمار رقم 22-18، حيث تمّ في جوان 2021 إطلاق البوابة الإلكترونية "استثماري" من طرف وزارة الصناعة، وهي منصة رقمية تهدف إلى تسهيل النشاط وتقريب الإدارة من المتعامل الاقتصادي بالإصغاء إلى انشغالاته اليومية بهدف إزالة العراقيل التي تقف في وجه المستثمر، خاصة البيروقراطية منها، مع نشر حوصلة الحلول المقترحة لمشاكل بعض المستثمرين مع الإدارات المعنية، بالإضافة إلى وضع جدول يسمح بمعرفة سيرورة كل المؤشرات الخاصة بتسيير الاستثمار²⁶.

بصدور قانون الاستثمار رقم 22-18؛ نصّت المادة 23 منه على إنشاء منصة رقمية للمستثمر تسمح بتوفير كلّ المعلومات اللازمة، لاسيما فرص الاستثمار في الجزائر، العرض العقاري، مع التحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار والإجراءات ذات الصلة. وقد كلّفت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بموجب المادة 4 فقرة 2 /أ من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المعدّل والمتمم بوضع هذه المنصة وتسييرها، باعتبارها الأداة الإلكترونية لتوجيه الاستثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها، وهي تضمن إزالة الطابع المادي عن جميع إجراءات العملية الاستثمارية عن طريق السماح باستكمال كلّ هذه الإجراءات عبر الأنترنت، لكون المنصة الرقمية مترابطة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات والإدارات

²⁴ مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدّد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ج، ر عدد 60، صادر في 18 سبتمبر 2022، معدل ومتمّم بالمرسوم التنفيذي رقم 24-111 المؤرخ في 13 مارس 2024، ج، ر عدد 19، صادر في 18 مارس 2024.

²⁵ أنظر المادة 4 /1/أ من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المعدّل والمتمم، مرجع سابق.

²⁶ حروفش مداني، كرييش نبيل، "الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجاً"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد (خاص)، 2023، ص 14.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

ذات العلاقة بالعملية الاستثمارية²⁷. أمّا عن أهداف المنصة الرقمية، فهي تتمثل أساسا في ضمان شفافية الإجراءات الواجب اتباعها من طرف المستثمرين في سبيل إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، بالإضافة إلى الإسراع في دراسة ومعالجة ملفات المستثمرين وتنظيم التعاون الفعال بين الإدارات ذات الصلة بالاستثمار، عن طريق السماح بالتبادل الفوري والمباشر بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية²⁸.

تمثل المنصة الرقمية واجهة إلكترونية تعمل على تسهيل التفاعل والتواصل بين المستثمرين والإدارات المعنية بالاستثمار، الأمر الذي من شأنه تعزيز الشفافية والتقليل من البيروقراطية في قطاع الاستثمار²⁹، وقد سعى المشرع الجزائري من خلال استحداث هذه المنصة إلى مجارة العالم الرقمي عن طريق اعتماد الإدارة الإلكترونية كما هو معمول به في أغلب دول العالم، من عصنة لعملية تقديم الخدمات باستخدام الأنترنت في سبيل القضاء على الفساد والبيروقراطية من جهة، ومن أجل الاقتصاد في الوقت والجهد والنفقات مع تحقيق المرونة عن طريق التعامل عن بعد، من جهة أخرى³⁰.

يمكن الولوج للمنصة الرقمية من طرف كلّ شخص حامل لمشروع أو مستثمر وذلك من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة الجوانب المرتبطة بتنفيذ مشروعه الاستثماري، تسجيل المشروع الاستثماري، الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار والمنصوص عليها في التشريعات المعمول بها، بالإضافة إلى طلب عقار اقتصادي.

هذا، وقد تمّ إطلاق المنصة الرقمية للمستثمر بتاريخ 20 أكتوبر 2022، وذلك بمناسبة تدشين المقر الخاص بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية³¹، أمّا بالنسبة للخدمة الخاصة بالعقار الاقتصادي على مستوى هذه المنصة، فقد تمّ إطلاقها بتاريخ 8 فيفري

²⁷ أنظر المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، مرجع سابق.

²⁸ أنظر المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، مرجع سابق.

²⁹ حمصي ميلود، مقالاتي مونة، مرجع سابق، ص 115.

³⁰ إرزيل الكاهنة، " نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 2،

2022، ص 63.

³¹ الوزير الأول يشرف على إطلاق المنصة الرقمية للمستثمر، <https://www.aps.dz/ar/economie/133360-2022-10->

[20-15-15-24](https://www.aps.dz/ar/economie/133360-2022-10-)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ديسمبر 2024 على الساعة 17:30.

2024، وذلك بتوفير أكثر من 900 وعاء عقاري تابع للدولة موزّع على 22 ولاية بغرض إنجاز مشاريع استثمارية، على أن يتمّ الرفع من العرض تدريجيا خلال الفترة القادمة³².

الفرع الثاني: مزايا المنصة الرقمية للمستثمر:

تستجيب المنصة الرقمية للمستثمر للحاجة الملحة إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا، مما يسمح للحكومة بالاستفادة من التقنيات الرقمية من أجل تخفيف الأعباء الإدارية على الشركات وتقليل العقبات البيروقراطية التي تعتبر أكبر حاجز يحطّم إرادة المستثمر، حيث أنّها تؤدي إلى تعدّد وطول الإجراءات الإدارية، مما يعيق السير الحسن لإقامة وإنجاز المشروع الاستثماري، وقد انتشرت هذه الظاهرة السلبية في الجزائر، وشكّلت أحد أكبر العوائق للسير القانوني لأعمال الإدارة، واتخذت صورا متنوعة، من أهمّها، البطء في دراسة بعض الملفات التي يفترض فيها أن تدرس بشكل فوري، وغياب التفويض في الصلاحيات مما يؤدي إلى تركيز الأعمال في يد الإدارة العليا³³.

تقدم المنصة الرقمية عدة مزايا للمستثمر، حيث أنّها تسهّل له عملية إنشاء المؤسسة أو الشركة الاستثمارية من خلال التسجيل الإلكتروني لمشروعه الاستثماري دون حاجة إلى تنقله، كما تمكّنه من خلال حساب الكتروني واحد من الوصول وطلب جميع الوظائف التي يتطلبها مشروعه الاستثماري، كما تسمح له زيادة على ذلك بتتبع ملفه الاستثماري خلال كل مراحل دراسته من قبل الهيئات المعنية.

من جهة أخرى، تمكّن المنصة الرقمية أعوان الإدارات المعنية من الوصول الفوري والسهل إلى المعلومات بفعل وجود نظام مركزي للمعلومات، بالإضافة إلى تسهيل مراقبة تنفيذ المشروع منذ إنشائه وحتى مرحلة الاستغلال من خلال البيانات المقدمة من مختلف المصالح المعنية بالاستثمار بما فيها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وكلّ الإدارات الممثلة على مستوى الشباك الوحيد³⁴.

من هنا، تساهم المنصة الرقمية للمستثمر في تحسين الخدمة العمومية وذلك سواء بالنسبة للإدارات المعنية بالاستثمار، أو بالنسبة للمستثمرين، فبالنسبة للإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، فتسمح المنصة

³² توفير عرض عقاري مبدئي بأكثر من 900 وعاء في 22 ولاية، <https://www.aps.dz/ar/economie/156594-900->، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ديسمبر 2024 على الساعة 17:30.

³³ حروفش مداني، مرجع سابق، ص 502.

³⁴ الموقع الرسمي للمنصة الرقمية للمستثمر <https://api.dz/ar/plateforme-numerique-de-linvestisseur-ar>

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

الرقمية بتحسين كلٍّ من مواعيد تقديم الخدمة، مردودية أعوان الإدارة، وجودة الخدمات المقدمة، حيث تصبح المرافق العامة أكثر إتاحة وذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمر.

زيادة على ذلك، تسمح المنصة الرقمية كذلك بتنظيم التعاون الفعال بين مختلف المصالح المعنية بالاستثمار من خلال تفعيل التبادل المباشر والفوري بين أعوان هذه الإدارات والهيئات، مما يحقق فعالية الخدمة العمومية³⁵.

أما بالنسبة للمستثمرين، فيظهر تحسين الخدمة العمومية تجاههم من خلال تبسيط وتسهيل التكفل بطلباتهم المتعلقة بإنشاء شركات واستثمارات وذلك من خلال الإسراع في معالجة ملفاتهم ودراساتها من قبل الإدارات المعنية مع تحسين التواصل بينهم وبين هذه الأخيرة³⁶.

المبحث الثاني: تعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار بواسطة الرقمنة:

تعتبر الشفافية من المبادئ الأساسية لسياسات الاستثمار وقواعده، حيث تبحث العديد من المنظمات الدولية في وسائل وطرق ترقية أطر السياسة الشفافة التي تسمح للدول بجذب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه³⁷، فيرتبط الاستثمار بحرية تداول المعلومات، مصداقيتها، دقتها وشفافيتها؛ فكلما كانت بيئة الاستثمار شفافة وواضحة، كلما زادت ثقة المستثمرين في استثمار أموالهم، وباعتبارهم بحاجة ماسة إلى معلومات حول الأسواق والفرص الاقتصادية المتاحة، فإنّ الحد من هذه المعلومات أو حجبها أوضاعيبتها، من شأنه أن يؤدي إلى آثار سلبية في مجال الاستثمار، وبالتالي، عرقلة التنمية الاقتصادية³⁸ **(المطلب الأول)**. تساهم الرقمنة في تعزيز هذه الشفافية، حيث توفر المنصة الرقمية للمستثمر كلّ المعلومات اللازمة، لا سيما تلك المتعلقة بفرص الاستثمار في الجزائر، العرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار، كما أنّها تضمن شفافية الإجراءات التي يتعيّن القيام بها وكيفيات فحص ومعالجة ملفات المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة تقدّم ملفاتهم³⁹ **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: أهمية الشفافية في قطاع الاستثمار:

³⁵ أنظر المادة 28 الفقرات 6، 7، 8، و9 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المعدل والمتمم، مرجع سابق.

³⁶ أنظر المادة 28 الفقرات 1، 2، و4 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المعدل والمتمم، مرجع سابق.

³⁷ والي نادية، " المعوقات القانونية والإدارية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر"، مجلة معارف، العدد 20، جوان 2016، ص 226.

³⁸ بقة عبد الحفيظ، " الشفافية في علاقة المستثمر بالإدارة وأثرها على الاستثمار في الجزائر"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية

والسياسية، العدد الخامس، مارس 2017، ص 55.

³⁹ أنظر المادة 1/23 من القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار والمادة 3/28 و5 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ

في 8 سبتمبر 2022، الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيورها، ج ر عدد 60، صادر في 18 سبتمبر 2022.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

تبحث الدول عادة في وسائل وطرق تأسيس سياسة شفافة تسمح لها بجذب الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، ويشكل مبدأ الشفافية ضماناً أساسية بالنسبة للمستثمر من خلال المعاملة العادلة والمنصفة في كل مراحل ممارسة النشاطات الاستثمارية، وقد نادت العديد من المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية للشفافية⁴⁰ بتطبيق هذا المبدأ في كافة المجالات بما فيها مجال الاستثمار (الفرع الأول). تماشياً مع هذا النهج، نص قانون الاستثمار رقم 22-18 في المادة 3 منه على ترسيخ مبدأ الشفافية في التعامل مع الاستثمارات وذلك من أجل تحفيز الاستثمار وترقيته، باعتبار مساهمته في استقطاب الاستثمارات، مكافحة الفساد وتحسين مناخ الأعمال (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مضمون مبدأ الشفافية في مجال الاستثمار:

يعدّ مصطلح الشفافية من المصطلحات الحديثة التي استخدمتها الجهات المعنية بمكافحة الفساد في العالم، معبرة عن ضرورة إطلاع الجمهور على منهج السياسات العامة، وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها من رؤساء دول وحكومات ووزراء وكافة المعنيين في مؤسسات الدولة، بغية الحدّ من السياسات غير المعلنة التي تتسم بالغموض وعدم مشاركة الجمهور فيها بشكل واضح⁴¹، وقد صنّفت الشفافية من قبل المنظمات والهيئات الدولية ضمن المؤشرات الأكثر أهمية لضمان جودة الحوكمة، حيث أنّ من شأن التسيير السري والغامض تشجيع التصرفات غير المشروعة والمساس بدولة القانون⁴². عرفت هيئة الأمم المتحدة الشفافية على أنّها؛ حرية تدفق المعلومات بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء⁴³.

⁴⁰ هي منظمة دولية غير حكومية معنية بمكافحة الفساد، تأسست في سنة 1993 بألمانيا حيث يوجد مقرها الرئيسي ولها حوالي 100 فرع عبر مختلف دول العالم، وتعدّ الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، الفرع الوطني لهذه المنظمة التي تشتهر عالمياً بتقريرها السنوي حول مؤشر مدركات الفساد. أنظر: مداحي عثمان، "دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، أوت 2019، ص 711.

⁴¹ سريدي أحمد، ضويفي حمزة، "أثر الشفافية في القطاع العام على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2003-2018)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 1، 2021، ص 376.

⁴² LOUAHEM Redha, TOUABTI Sourour Imen, « La digitalisation, un mécanisme pour l'instauration de la transparence dans la gestion du foncier industriel », Etudes Juridiques Comparées, Volume 8, N° 1, 2022, p 1058.

⁴³ عصام أحمد البهجي، الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 15.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

هناك من عرّفها كذلك على أنّها؛ توافر المعلومات لعامة الناس حول السياسات والأنظمة والتعليمات والقوانين والقرارات الحكومية، فتتمثل الشفافية في تقاسم المعلومات وإتاحتها للجمهور الداخلي والخارجي، حيث أنّها تجعل الاستثمار في بيت من زجاج كل ما به مكشوف للمتعاملين⁴⁴.

يقصد بالشفافية كذلك، وضوح التشريعات وسهولة فهمها وانسجامها مع بعضها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقا للمتغيرات كافة، بما يتناسب مع روح العصر، وكذلك تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والافصاح عنها وسهولة الوصول إليها⁴⁵.

أمّا عن مبدأ الشفافية في مجال الاستثمار، فيقصد به تمكين المستثمرين بغض النظر عن مركزهم القانوني من الحصول على كلّ المعلومات الخاصة بطريقة ممارسة نشاطهم من قبل الهيئات المشرفة على مرافقة ومتابعة المشاريع الاستثمارية، وحتى تلك المتدخلة في عمليات الاستثمار، سواء بالنسبة لإدارة الضرائب أو إدارة الجمارك أو البنوك أو المؤسسات المالية وغيرها، وذلك من خلال توضيح كافة الإجراءات القانونية، التشريعية والتنظيمية واجبة الاتباع لغرض تسهيل وتشجيع المستثمرين على الاقبال على الاستثمار⁴⁶.

يتمّ تكريس الشفافية من الناحية العملية عن طريق ضمان التداول الحرّ للمعلومات، حيث يعتبر الحق في الحصول على المعلومات بمثابة الحق الممنوح بموجب القانون للوصول إلى الوقائع والمعلومات الأساسية التي تحوزها الحكومة أو أيّ هيئة عامة أخرى، وتشمل هذه المعلومات على سبيل المثال؛ الميزانيات، الموافقة على المشاريع، وفي نفس الوقت، حق المواطنين في طلب نشر مستندات معينة⁴⁷.

الفرع الثاني: مساهمة الشفافية في تحفيز وترقية الاستثمار:

تؤدي الشفافية دورا هاما في مجال تحفيز وترقية الاستثمار من خلال مساهمتها في استقطاب المستثمرين الوطنيين والأجانب، وذلك باعتبارها الأداة التي من شأنها توطيد العلاقات بين المتعامل الاقتصادي والإدارة، وخلق جوّ من الاستقرار والطمأنينة من شأنه المحافظة على الاستثمارات الوطنية وجذب

⁴⁴ شرقي محمود، حدوش صليحة، "دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر"، مجلة صوت القانون،

المجلد 07، العدد 03، 2021، ص 12.

⁴⁵ أسيل هادي محمود، "أسس الشفافية الإدارية وعلاقتها بمكافحة الفساد الإداري"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71، 2008،

ص 75.

⁴⁶ إرنيل الكاهنة، مرجع سابق، ص 52 و 53.

⁴⁷ حاج عزام سليمان، "التلازم بين الاستثمار الناجح ومبادئ الشفافية والديمقراطية"، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث،

ديسمبر 2016، ص 105.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

الاستثمارات الأجنبية، وذلك بفضل زرع الثقة بين الإدارة والمستثمر من خلال مصداقية تقديم المعلومات وشفافيتها⁴⁸.

من جهة أخرى، أصبحت ظاهرة الفساد من القضايا الراهنة المنتشرة في مجال الأعمال نتيجة استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية، ويكون ذلك بابتزاز أموال المتعاملين الاقتصاديين والحصول على الرشوة⁴⁹، ويعتبر غياب الشفافية من بين الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ارتفاع مستويات الفساد، هذا الأخير الذي يشكّل عبئا على المشروع الاستثماري ويزيد من تكاليفه، بل ويعد بمثابة ضريبة إضافية على الاستثمار، فكلما انتشر الفساد أدى بالمستثمرين إلى إدراج مدفوعات الرشاوى والعمولات، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وذلك بخفض معدلات الاستثمار نتيجة ارتفاع الأسعار⁵⁰.

تساهم الشفافية في مقاومة الفساد الإداري سواء من خلال الوقاية منه أو التقليل من فرص ظهوره، فمن خلالها، يمكن للمواطنين الرقابة على أداء الحكومة لكشف الخلل والفساد في الأجهزة الإدارية، وكشف العلاقات المشبوهة بين متخذي القرار ومنفذه، فالعلاقة بين الفساد والشفافية علاقة عكسية، حيث أنه كلما زاد الفساد قلت الشفافية، وكلما زادت الشفافية في العمل الإداري قل الفساد⁵¹. إلا أن الشفافية لا يمكن أن تكون هدفا بحد ذاته، وإنما هي وسيلة من الوسائل التي تساعد في عملية المساءلة والمحاسبة، هذه الأخيرة التي لا يمكن أن تتم بصورة مناسبة وفاعلة دون ممارسة الشفافية، ومن هنا تكون الشفافية الإدارية الوجه المكمل لآليات مكافحة الفساد الإداري⁵².

أخيرا، باعتبار الشفافية أداة لتوطيد العلاقة بين المستثمر والإدارة وآلية من آليات مكافحة الفساد الإداري، فإنها تساهم في تحسين مناخ الاستثمار وزيادة جاذبيته.

المطلب الثاني: مظاهر تجسيد الشفافية في قطاع الاستثمار بواسطة الرقمنة:

تساهم الرقمنة في تعزيز مبدأ الشفافية من خلال توفير الوسائل التقنية التي تجعل البيانات والمعلومات متاحة بشكل سهل وسريع، حيث أنها تمكّن من نشر المعلومات بشكل فوري وشفاف، مما يسهّل على الجميع

⁴⁸ بقة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 57.

⁴⁹ شيبان سامية، الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين التحفيز والتقييد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون العون الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2021، ص 251.

⁵⁰ بوستة جمال، "الفساد وتأثيره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 1215.

⁵¹ سريدي أحمد، ضويفي حمزة، مرجع سابق، ص 378.

⁵² هشام عبد السيد الصافي، محمد بدر الدين، "الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص 74.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

الوصول إلى البيانات وفحصها، كما توفر أدوات لتتبع وتسجيل البيانات، وأيضاً مراقبة الأنشطة والعمليات، ففتجلى أهمية الرقمنة في توفير المعلومات الدقيقة للمستثمرين ممّا يؤدي إلى تساوي وتكافؤ فرص الاستثمار⁵³. وإذا كان تعزيز الشفافية بواسطة الرقمنة ظاهراً من خلال التزام المستثمر بتسجيل استثماره عبر المنصة الرقمية للمستثمر، التي تسمح له بمتابعة ملفه الاستثماري عن بعد، فإنّ تجسيد هذه الشفافية يتجلى بصفة خاصة في مجال طلب الاستفادة من العقار الاقتصادي الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية (الفرع الأول) وكذا من خلال التنسيق الرقمي بين الهيئات المكلفة بالعقار الاقتصادي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تجسيد الشفافية في مجال طلب الاستفادة من العقار الاقتصادي:

يتوقف نجاح السياسة المعتمدة لتشجيع الاستثمار على إزالة العراقيل المرتبطة بالعقار الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، باعتباره الفضاء الذي يحتضن النشاط الاستثماري، والذي يبقى يشكل أهمّ العقبات التي تواجه المستثمرين على المستويين التشريعي والتنظيمي. لذلك، ومن أجل إصلاح منظومة العقار الاقتصادي، صدر القانون رقم 23-17⁵⁴ الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية.

العقار الاقتصادي وفقاً للقانون المشار إليه أعلاه، هو كلّ ملك عقاري تابع للأموال الخاصة للدولة و/أو كلّ ملك آخر خاص مكتسب من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لفائدة الدولة، قابل لاستقبال مشروع استثماري بمفهوم القانون المتعلق بالاستثمار⁵⁵، ويدخل ضمن هذا العقار الاقتصادي، كلّ من العقار السياحي والعقار الصناعي بالإضافة إلى العقار الحضري الموجه للاستثمار طبقاً للمواد 2، 3 و 4 من القانون رقم 23-17.

من مظاهر إصلاح منظومة العقار الاقتصادي، إدماج الرقمنة في مجال تقديم طلب الاستفادة من العقار الاقتصادي، وكذا في مجال معالجة هذا الطلب، وذلك سعياً لتعزيز الشفافية والقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري.

أولاً: تقديم طلب الاستفادة من العقار الاقتصادي:

⁵³ بن صالحية صابر، عمارة حاتم، مرجع سابق، ص 51.

⁵⁴ قانون رقم 23-17 مؤرخ في 15 نوفمبر 2023، يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة

الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ج، ر عدد 73، صادر في 16 نوفمبر 2023.

⁵⁵ أنظر المادة 1/4 من القانون رقم 23-17، مرجع سابق.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

يمنح العقار الاقتصادي المخصص لإنجاز مشاريع استثمارية من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار عن طريق الامتياز القابل للتحويل إلى تنازل لمدة ثلاثة وثلاثين (33) سنة قابلة للتجديد، بقرار من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار⁵⁶، ويتم تفعيل دور المنصة الرقمية للمستثمر في مجال العقار الاقتصادي الموجه للاستثمار، من خلال نص المادة 12 من القانون رقم 23-17 التي تنص على أنه يجب على كلّ شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أم أجنبيا، مقيما كان أو غير مقيم بمفهوم القانون المتعلق بالاستثمار، يرغب في الاستفادة من عقار اقتصادي، أن يقوم بتسجيل طلبه عبر المنصة الرقمية للمستثمر باعتبارها السبيل الوحيد لإيداع الطلب، وتحتوي المنصة الرقمية للمستثمر على كلّ المعلومات المتعلقة بتوفر العقار الاقتصادي التي تلتزم الهيئات المكلفة بالعقار الاقتصادي بوضعها تحت تصرف المستثمر عبر هذه المنصة⁵⁷.

تطبيقا لذلك، يمكن لكلّ شخص طبيعي أو معنوي وطني أو أجنبي مقيم أو غير مقيم يحمل مشروعا استثماريا، طلب الاستفادة من امتياز بالتراضي على ملك عقاري تابع للأموال الخاصة للدولة، على أن يقدم طلبه عبر المنصة الرقمية للمستثمر، التي تسيرها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كما يأتي:

- إجراء تسجيل أولي يتمثل في ملئ -عبر المنصة الرقمية- الخانات المتعلقة بمشروعه الاستثماري والمتمثلة في:

- النشاط المراد القيام به،
- موقع ومساحة الملك العقاري الواقع عليه الاختيار،
- مخطط التمويل (التكلفة التقديرية للمشروع ومبلغ المساهمة الخاصة ومبلغ القروض المالية).
- ملء الاستمارة المتضمنة البطاقة الوصفية للمشروع.

تمكّن المعالجة الأولية الآلية للمعلومات المدخلة من طرف المترشح من معرفة ما إذا تم قبول مشروعه، وبعد قبول المشروع يقوم المترشح بتأكيد اختياره وترسيم تسجيل طلبه مقابل شهادة تسجيل أولية تصدرها المنصة الرقمية للمستثمر⁵⁸.

ثانياً: المعالجة الرقمية لطلبات الاستفادة من العقار الاقتصادي:

⁵⁶أنظر المادة 14 من القانون رقم 23-17، والمادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 23-487 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023 يحدد شروط وكيفية منح الامتياز القابل للتحويل إلى تنازل عن العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر عدد 85، صادر في 30 ديسمبر 2023.

⁵⁷أنظر المادة 6 فقرة 3 من القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

⁵⁸أنظر المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 23-487، مرجع سابق.

تتم معالجة طلبات منح العقار الاقتصادي المسجلة والرد عليها من طرف الوكالة خلال أجل لا يتجاوز خمسة عشر (15) يومًا ابتداء من تاريخ انقضاء أجل النشر المنصوص عليه بالمادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 23-487⁵⁹، وتتم هذه المعالجة بطريقة رقمية عن طريق شبكة تقييم المشاريع وتقاطع هذه الأخيرة مع الملك العقاري الذي اختاره المترشح، وبناء على نتائج المعالجة، يتم اختيار المشروع الاستثماري المتحصل على أفضل نتيجة حسب شبكة التقييم.

يعدّ لصالح المترشح مقرر مؤقت، إلا أنه لا يمكن الاحتجاج بهذا المقرر للمطالبة بالحصول على عقد الامتياز، كما لا يكون هذا المقرر المؤقت نهائيًا إلا بعد انقضاء أجل الطعن المنصوص عليه بالمرسوم الرئاسي 22-296⁶⁰. يتم إعلام المستثمرين الذين لم يتم اختيارهم أثناء إعداد المقرر المؤقت⁶¹. من هنا، تكون الاستفادة من العقار الاقتصادي بواسطة المعالجة الرقمية للملفات دون تدخل العنصر البشري مما يعزز الشفافية، والقضاء على الفساد والمحسوبية، في حين أنه من الصعب تجسيد هذه الشفافية في إطار الإدارة التقليدية، وبذلك، تسمح الرقمنة بإجراء القطيعة مع الممارسات السابقة التي كان العقار الاقتصادي يمنح في ظلّها بصفة عشوائية وغامضة⁶².

الفرع الثاني: تجسيد الشفافية من خلال التنسيق الرقمي بين الهيئات المكلفة بالعقار

الاقتصادي:

بهدف ترقية الاستثمار، ودائمًا في إطار إصلاح منظومة العقار الاقتصادي، تم توزيع المهام بين الهيئة المكلفة بالاستثمار من جهة والهيئات المكلفة بالعقار الاقتصادي من جهة أخرى، حيث منح الاختصاص بتسيير ومنح العقار الاقتصادي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، في حين تتكفل الوكالات

⁵⁹ تنص المادة 1/4 من المرسوم التنفيذي رقم 23-487 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز القابل للتحويل إلى تنازل عن العقار الاقتصادي التابع للأمالك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر عدد 85، صادر في 30 ديسمبر 2023

على ما يلي: " تحدد مدة نشر قائمة الأملاك العقارية الموجهة لاستقبال مشاريع استثمارية بثلاثين يومًا".

⁶⁰ تنص المادة 4/6 من المرسوم الرئاسي رقم 22-296 المؤرخ في 4 سبتمبر 2022، الذي يحدد تشكيلة اللجنة الوطنية العليا للطعون وسيرها، ج ر عدد 60، صادر في 18 سبتمبر 2022 على ما يلي: "يرفع المستثمر طعنه أمام اللجنة في أجل 15 يوما من تاريخ تبليغ قرار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار المتظلم فيه".

⁶¹ المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 23-487، مرجع سابق.

⁶² FOUNAS Souhila, « La plateforme numérique de l'investisseur : une solution numérique pour améliorer le climat d'investissement en Algérie », Revue EL-Nebras d'études juridiques, Volume 6, N° 4, 2023, p 210.

الوطنية للعقار الاقتصادي بعمليات تهيئة هذا الأخير، على أن يتم التنسيق بين كل هذه الهيئات بواسطة الرقمنة لضمان شفافية الوفرة العقارية التي تدرج على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر.

أولاً: الهيئات المكلفة بالعقار الاقتصادي:

يهيأ العقار الاقتصادي التابع للأمولاك الخاصة للدولة والموجه لإنجاز مشاريع استثمارية وفقاً للمادة 7 من القانون رقم 23-17، من طرف وكالات عمومية مختصة، لذلك، تم إنشاء كل من الوكالة الوطنية للعقار الصناعي⁶³، الوكالة الوطنية للعقار السياحي⁶⁴، والوكالة الوطنية للعقار الحضري⁶⁵، وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تعمل تحت وصاية الوزير المعني وهي تخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة، وتعدّ تاجرة في علاقاتها مع الغير.

من جهة أخرى، بناء على نص المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 23-486⁶⁶، يتم التكفل بتهيئة الأراضي التابعة للأمولاك الخاصة للدولة القابلة لاستقبال مشاريع استثمارية من طرف؛ الوكالة الوطنية للعقار الصناعي فيما يخص الأراضي الواقعة في المناطق الصناعية ومناطق النشاطات والحضائر التكنولوجية، الوكالة الوطنية للعقار السياحي فيما يخص الأراضي الواقعة في مناطق التوسع والمواقع السياحية، والوكالة الوطنية للعقار الحضري فيما يخص الأراضي الواقعة داخل محيط المدن الجديدة وكذا الأراضي الأخرى.

بناء على ما تقدم، تتمثل المهمة الأساسية والمشاركة بين كل هذه الوكالات في تهيئة العقار الاقتصادي حتى يصبح قابلاً لاحتضان مشروع استثماري، وتتمثل تهيئة كل من العقار الصناعي والعقار السياحي في الربط الداخلي والخارجي لهذا العقار بالطرق والشبكات المختلفة وذلك بالتنسيق مع القطاعات المعنية، كما تتولى كل من الوكالة الوطنية للعقار الصناعي والوكالة الوطنية للعقار السياحي كذلك إعداد مختلف أدوات التعمير المرتبطة بكل من التهيئة الصناعية والسياحية⁶⁷.

⁶³ مرسوم تنفيذي رقم 23-488 مؤرخ في 28 ديسمبر 2023، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الصناعي وتنظيمها وسيرها، ج ر عدد 85، صادر في 30 ديسمبر 2023.

⁶⁴ مرسوم تنفيذي رقم 23-489 مؤرخ في 28 ديسمبر 2023، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار السياحي وتنظيمها وسيرها، ج ر عدد 85، صادر في 30 ديسمبر 2023.

⁶⁵ مرسوم تنفيذي رقم 23-490 مؤرخ في 28 ديسمبر 2023، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الحضري وتنظيمها وسيرها، ج ر عدد 85، صادر في 30 ديسمبر 2023.

⁶⁶ مرسوم تنفيذي رقم 23-486 مؤرخ في 28 ديسمبر 2023، يحدد مكونات العقار الاقتصادي التابع للأمولاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر عدد 85، صادر في 30 ديسمبر 2023.

⁶⁷ أنظر المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 23-488، والمادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 23-489، مرجع سابق.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

زيادة على ذلك، تتكفل الوكالتين المشار إليهما أعلاه بتسيير واستغلال ومراقبة وصيانة الأجزاء والمساحات المشتركة للعقار الاقتصادي، بالإضافة إلى حماية هذا الأخير والحفاظ عليه. أما بالنسبة لتهيئة العقار الحضري، فهي تتمّ عن طريق تنفيذ:

- مخططات التهيئة المتعلقة بكل عملية حضرية موجهة للانفتاح على التعمير من خلال توسيع أو إنشاء مجمّعات بشرية جديدة و/أو تجزئات عقارية،
- مخططات التدخل المتعلقة بعملية التجديد الحضري والتأهيل وتكثيف الأحياء أو التجزئات العقارية المتدهورة أو غير المهيأة و/أو قليلة التجهيزات أو التجديد الحضري للمناطق المهجورة وغير المستغلة.

كما تضمن الوكالة الوطنية للعقار الحضري كذلك تنفيذ أشغال التهيئة وأشغال الطرقات والشبكات المختلفة على العقار المعبأ وتسهر على ذلك وفق المخططات والأنظمة المعتمدة في هذا الإطار بهدف توفير كلّ سبل الراحة فيها من حيث الإمدادات والطرق ومختلف الشبكات الضرورية لوضعه في حالة استعمال، وعلى هذا الأساس، تقوم بإعداد برنامجها المتعدد السنوات وخطة تمويله اللازمة لتخطيط وتنفيذ عمليات التهيئة والتدخل⁶⁸.

ثانيا: مضمون التنسيق الرقمي بين الهيئات المكلفة بالعقار الاقتصادي:

بناء على نصّ المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 23-486، يتمّ إعداد جرد الأراضي المهيأة التابعة للأماكن الخاصة للدولة المتوفرة والقابلة لاستقبال مشاريع استثمارية من طرف؛ الوكالة الوطنية للعقار الصناعي فيما يخص الأراضي الواقعة في المناطق الصناعية ومناطق النشاطات والحظائر التكنولوجية، الوكالة الوطنية للعقار السياحي فيما يخص الأراضي الواقعة في مناطق التوسع والمواقع السياحية، والوكالة الوطنية للعقار الحضري فيما يخص الأراضي الواقعة داخل محيط المدن الجديدة وكذا الأراضي الأخرى.

بعد القيام بعمليات التهيئة، تقوم الوكالات الوطنية المكلفة بالعقار الاقتصادي - كل واحدة في مجالها - بإعداد جرد للأراضي المهيأة التابعة للأماكن الخاصة للدولة المتوفرة والقابلة لاستقبال مشاريع استثمارية، ويتمّ إرسال هذا الجرد الواجب تحيينه كلّما استلزم الأمر، من طرف هذه الوكالات إلى مصالح أملاك الدولة المختصة إقليميا والتي ترسل بدورها قائمة الأملاك العقارية المتوفرة إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وذلك بعد التحقق من طبيعتها القانونية.

⁶⁸أنظر المادتين 11 و12 من المرسوم التنفيذي رقم 23-490، مرجع سابق.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

من جهتها، تقوم مصالح أملاك الدولة المختصة إقليميا بإعداد جرد للأصول المتبقية والأصول الفائضة المسلمة لها، على أن يتضمن هذا الجرد، مساحة كلّ حصّة والمراجع المسحية إذا كانت المنطقة ممسوحة، بالإضافة إلى وضعية الملك العقاري بالنسبة لأدوات التعمير⁶⁹.

تتولى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وضع قاعدة بيانات -بناء على الجرد المرسل لها من قبل الوكالات المكلفة بالعقار الاقتصادي- عن توفر العقار الموجه للاستثمار وتقديم جميع المعلومات اللازمة حول العرض العقاري بوضعها على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر⁷⁰ وذلك من أجل منحه لفائدة المستثمرين بصيغة الامتياز بالتراضي القابل للتحويل إلى تنازل.

من هنا، تظهر مساهمة الرقمنة في التنسيق بين كل من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والهيئات المكلفة بالعقار الاقتصادي وكذا في تعزيز الشفافية في مجال وفرة العقار الاقتصادي، حيث أنه لا يمكن منح هذا الأخير من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ما لم يتم جرده من طرف الوكالة المعنية بعد تهيئته ليوضع على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر.

خاتمة:

يندرج تكريس الرقمنة في قطاع الاستثمار بالقانون رقم 22-18 ضمن عصرنة الاقتصاد والإدارة باستخدام التكنولوجيا الرقمية، التي تساهم في تحسين الخدمة العمومية من حيث مواعيد تقديمها ومردودية أعوان الإدارة وجودة الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى تبسيط وتسهيل التكفل بطلبات المستثمرين من خلال الإسراع في معالجة ملفاتهم ودراستها، مع تحسين التواصل بينهم وبين الإدارات ذات الصلة بالاستثمار. تعتبر الرقمنة آلية لتعزيز الشفافية التي تشكّل إحدى المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاستثمار والمكرّسة بالقانون رقم 22-18، وذلك من خلال توفيرها للوسائل التقنية التي تجعل البيانات والمعلومات

⁶⁹أنظر المادة 6/11، 7 و 8 من المرسوم التنفيذي رقم 23-486، مرجع سابق.

⁷⁰ أنظر المادة 1/4 ج و 2/4 ت من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، مرجع سابق.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

متاحة بشكل سهل وسريع، وتمكينها من نشر المعلومات بشكل فوري وشفاف، مما يسهل على الجميع الوصول إلى البيانات وفحصها، كما توفر أدوات لتتبع وتسجيل البيانات، ومراقبة الأنشطة والعمليات.

يتجلى تعزيز الشفافية بواسطة الرقمنة بصفة خاصة، في مجال طلب الاستقادة من العقار الاقتصادي الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، حيث تتم معالجة هذا الطلب بصفة رقمية دون تدخل العنصر البشري، مما يساهم في القضاء على الفساد والمحسوبية التي كانت تؤدي إليها المعالجة التقليدية للملفات. تسمح الرقمنة من جهة أخرى، بالتنسيق بين مختلف الهيئات المعنية بالعقار الاقتصادي، مما يحقق الشفافية في مجال وفرة العقار الاقتصادي، حيث أنه لا يمكن منح هذا الأخير من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ما لم يتم جرده من طرف الوكالة المعنية بعد تهيئته ليوضع على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر. لكن إذا كانت الرقمنة آلية لتعزيز شفافية قطاع الاستثمار، فإن ضمان فعالية هذه الآلية يتوقف على مواجهة التحديات المرتبطة بها والتي تتمثل فيما يلي:

- الاستثمار في مجال التكنولوجيا الرقمية وتعميم الولوج إلى الأنترنت عالي التدفق،
- تكوين الإطارات وتأهيلها لتمكينها من التعامل مع متطلبات الرقمنة،
- تبني نصوص قانونية أكثر مرونة ومسايرة للتطورات التكنولوجية السريعة.

قائمة المصادر والمراجع:**أولاً: النصوص القانونية:**

- 1 - قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 50، صادر في 28 يوليو 2022.
- 2 - قانون رقم 23-17 مؤرخ في 15 نوفمبر 2023، يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر عدد 73، صادر في 16 نوفمبر 2023.
- 3 - مرسوم رئاسي رقم 22-296 مؤرخ في 4 سبتمبر 2022، يحدد تشكيلة اللجنة الوطنية العليا للطعون وسيرها، ج ر عدد 60، صادر في 18 سبتمبر 2022.
- 4 - مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ج ر عدد 60، صادر في 18 سبتمبر 2022، معدل ومتمّم بالمرسوم التنفيذي رقم 24-111 المؤرخ في 13 مارس 2024، ج ر عدد 19، صادر في 18 مارس 2024.

الرقمنة في إطار القانون رقم 22-18 آلية لتعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار

- 5 - مرسوم تنفيذي رقم 23-486 مؤرخ في 28 ديسمبر 2023، يحدد مكونات العقار الاقتصادي التابع للأماكن الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر عدد 85، صادر في 30 ديسمبر 2023.
- 6 - مرسوم تنفيذي رقم 23-487 مؤرخ في 28 ديسمبر 2023، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز القابل للتحويل إلى تنازل عن العقار الاقتصادي التابع للأماكن الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ج ر عدد 85، صادر في 30 ديسمبر 2023.
- 7 - مرسوم تنفيذي رقم 23-488 مؤرخ في 28 ديسمبر 2023، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الصناعي وتنظيمها وسيرها، ج ر عدد 85، صادر في 30 ديسمبر 2023.
- مرسوم تنفيذي رقم 23-489 مؤرخ في 28 ديسمبر 2023، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار السياحي وتنظيمها وسيرها، ج ر عدد 85، صادر في 30 ديسمبر 2023.
- مرسوم تنفيذي رقم 23-490 مؤرخ في 28 ديسمبر 2023، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الحضري وتنظيمها وسيرها، ج ر عدد 85، صادر في 30 ديسمبر 2023.

ثانيا: الكتب:

- **عصام أحمد البهجي**، الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.

ثالثا: الرسائل والمذكرات:

- 1 - **شيبان سامية**، الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين التحفيز والتقييد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون العون الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2021.
- 2 - **عكنوش نبيل**، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية: تصميمها وإنشائها - مكتبة جامعة الأمير عبد القادر نموذجاً -، أطروحة دكتوراه علوم في علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري، قسنطينة، أبريل 2010.

رابعا: المقالات:

- 1 - **إرزيل الكاهنة**، " نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، المجلد 17، العدد 2، 2022.

- 2 - أسيل هادي محمود ، "أسس الشفافية الإدارية وعلاقتها بمكافحة الفساد الإداري"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد 71، 2008.
- 3 - بقة عبد الحفيظ، " الشفافية في علاقة المستثمر بالإدارة وأثرها على الاستثمار في الجزائر"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد الخامس، مارس 2017.
- 4 - بن صالحية صابر، عمارة حاتم ، "الرقمنة ورهانات تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، آفلو، المجلد 06، العدد خاص، 2023.
- 5 - بوسنة جمال، "الفساد وتأثيره على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، المجلد 07، العدد 02، 2020.
- 6 - حاج عزام سليمان ، " التلازم بين الاستثمار الناجح ومبادئ الشفافية والديمقراطية"، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، ديسمبر 2016.
- 7 - حاج قاسي محمد، "التحول الرقمي في الجزائر في ظلّ تحديات رقمنة الاقتصاد والإدارات العمومية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، بركة، المجلد 5، العدد 2، 2022.
- 8 - حرفوش مداني، " التحول الرقمي حتمية ما بعد البيروقراطية أم اختيار استراتيجي في عصر الرقمنة"، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 37، العدد 2، 2023.
- 9 - حرفوش مداني، كريش نبيل ، "الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، آفلو، المجلد 6، العدد (خاص)، 2023.
- 10 - حمصي ميلود، مقلاتي مونة ، "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كآلية لتفعيل الرقمنة في مجال الاستثمار"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، آفلو، المجلد 6، العدد (خاص)، 2023.
- 11 - خطاف ابتسام، غياط شريف ، "توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الالكترونية عبر مشروع الجزائر الالكترونية 2013: الواقع والتحديات"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 11، العدد 2، 2018.

- 12 - سريدي أحمد، ضويحي حمزة ، " أثر الشفافية في القطاع العام على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2003-2018)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 14، العدد 1، 2021.
- 13 - شاوشي خيرة، خلوف زهرة، " التحول الرقمي في الجزائر"، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، جامعة خميس مليانة، المجلد 5، العدد 1، 2023.
- 14 - شرقي أسماء، صفيح صادق، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي: الواقع والتحديات"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2023.
- 15 - شرقي محمود، حدوش صليحة ، "دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر"، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، المجلد 07، العدد 03، 2021.
- 16 - عفيف هناء، خولوفي وهيبة، " الاتجاه نحو التحول الرقمي: حتمية أو خيار؟"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي، ميلة، المجلد 6، العدد 1، 2022.
- 17 - مداحي عثمان، "دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 5، العدد 2، أوت 2019.
- 18 - مريم خالص حسين ، " الحكومة الإلكترونية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، <https://www.iasj.net/iasj/download/1ad106e6c82950d7>.
- 19 - هشام عبد السيد الصافي، محمد بدر الدين ، " الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 2، المجلد 10، العدد 01، 2020.
- 20 - والي نادية، " المعوقات القانونية والإدارية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر"، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 20، جوان 2016.
- 21 - وهبة أمال، قارة ابتسام ، "التحول الرقمي في الجزائر بين الآفاق والتحديات"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد الثامن، العدد 1، أبريل 2022.
- 22 - يحيوي إلهام، قرابصي سارة ، " التسويق الرقمي: كيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2019.

خامسا: أشغال الملتقيات:

- بدر الدين أمينة، خدير نسيم، " التحول الرقمي في الجزائر: بين الواقع والتحديات"، الملتقى الدولي حول: " الثورة الرقمية: أي فرص للنمو؟"، يومي 6 و 7 نوفمبر 2023، المدرسة العليا للتسيير، القليعة، الجزائر،

https://www.researchgate.net/publication/377262564_althwl_alrqmy_fy_aljzayr_byn_alwaq_w_althdyat

سادسا: المواقع الإلكترونية:

- الوزير الأول يشرف على إطلاق المنصة الرقمية

للمستثمر، 24-15-15-20-10-2022-133360-<https://www.aps.dz/ar/economie/133360-2022-10-20-15-15-24>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ديسمبر 2024 على الساعة 17:30.

- توفير عرض عقاري مبدئي بأكثر من 900 وعاء في 22 ولاية، 22-900-156594-<https://www.aps.dz/ar/economie/156594-900-22>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ديسمبر 2024 على الساعة 17:30.

- الموقع الرسمي للمنصة الرقمية للمستثمر - <https://aapi.dz/ar/plateforme-numerique-de-linvestisseur-#/ar>

باللغة الأجنبية:

- **BERREFAS Imène**, Transformation digitale, changement organisationnel et pratiques de gestion des ressources humaines en Algérie, Thèse de doctorat en sciences économiques, Spécialité Economie Sociale et Développement Economique, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion, Université Aboubakr Belkaid, Tlemcen, 2022-2023.
- **FOUNAS Souhila**, « La plateforme numérique de l'investisseur : une solution numérique pour améliorer le climat d'investissement en Algérie », Revue EL-Nebras d'études juridiques, Volume 6, N° 4, 2023.
- **LOUAHEM Redha, TOUABTI Sourour Imen**, « La digitalisation, un mécanisme pour l'instauration de la transparence dans la gestion du foncier industriel », Etudes Juridiques Comparées, Volume 8, N° 1, 2022.